قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨٨

بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والتى تقدم بمقتضاه حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية منحة مقدارها ٥٠٠ مليون ين يابانى لمشروع تحسين مراكز تخزين الأرز التابعة لوزارة التموين والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٨/٢/١٩٨٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والتى تقدم بمقتضاه حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية منحة مقدارها ٥٠٠ مليون ين يابانى لمشروع تحسين مراكز تخزين الأرز التابعة لوزارة التموين والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٨/٢/١٩٨٨ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ شعبان سنة ١٤٠٨ (٣١ مارس سنة ١٩٨٨) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٨ رمضان سنة ١٤٠٨ الموافق ٤ مايو سنة ١٩٨٨

القـاهرة فى ١٨ فبراير ١٩٨٨

صاحب السعادة

دكتور / موريس مكرم الله

وزير الدولة للتعاون الدولى

أتشرف بأن أشير الى المناقشات التى تمت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربيه بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصـداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ ـ بغرض المساهمة فى زيادة الانتاج الغذائى من خلال مشروع تحسين مراكز تخزين الأرز التـابع لوزارة التموين والتجـارة الداخلية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها الى خمسمائة مليون ين (٥٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ ين) ، (والمشار اليها فيما يلى بـ « المنحة ») .

٢ ـ تتاح المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية وبين ١٧ فبراير ١٩٨٩ ، الا اذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ـ (١) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء منتجات اليابان والخدمات المدرجة أدناه :

(أ) معدات زراعية وسيارات للنقل ، و

(ب) الخدمات الضرورية لنقل المنتجات المشار اليها فى (أ) أعلاه الى موانى فى جمهورية مصر العربية .

(٢) مع عدم الاخلال بما جاء فى نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك يمكن استخدام المنحة فى شراء المنتجات من الأنواع المذكورة فى (أ) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من دول المنشأ المصرح بها غير اليابان .

٤ ـ تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار اليهـا فى الفقرة ٣ . وتقوم حكومة اليابان باقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة . (ويقصد بعبارة الرعايا اليابانيين عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون) .

٥ ـ (١) تنفذ حكومة اليابان المنحـة بأداء مدفوعات بالين اليـابانى لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربيـة أو السلطة التى تحددها بمقتضى العقود التى تم اقرارها طبقـا لمـا نص عليه فى الفقرة ٤ (والمشار اليها فيما يلى بـ « العقود التى تم اقرارها ») فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لهـا بالتعامل فى الصرف الأجنبى الذى تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها (ويشار اليه فيما بعد بـ « البنك ») .

(٢) تتم المدفوعات المشار اليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه عنـدما يتقدم البنـك بطلبات السـداد الى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صـادر من حكومة جمهورية مصر العربيـة أو السلطة التى تحددها .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار اليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات بالين اليابانى من حكومة اليابان والقيـام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقـود التى تم

اقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الاجرائية الخاصة بدائنيه ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

٦ ــ (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربيه الاجراءات اللازمة لـ :

(أ) ضمان التفريغ والافراج الجمركى الفورى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق المنحة .

(ب) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية أو ضرائب داخلية أو رسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم اقرارها .

(جـ) ضمان أن المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة تسهم اسهاما فعالا فى زيادة الانتاج الغذائى وبالتالى فى استقرار تنمية الاقتصاد المصرى ، و

(د) تحمل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المنحة ، فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ ــ (١) تودع حكومة جمهورية مصر العربية مبلغا بالعملة المصرية يعادل المسحوبات بالين اليابانى المستخدمة فى شراء المنتجات المشار اليها فى (أ) فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ فى حساب يفتح باسمها فى البنك المركزى المصرى .

ويتم الايداع خلال فترة ثلاث سنوات من تاريخ دخول الترتيبات الحالية حيز التنفيذ ، ما لم تتفق السلطات المعنية بالحكومتين على خلاف ذلك .

(٢) تستخدم العملة المودعة وفق ذلك فى أغراض التنمية الزراعية بما فى ذلك بزيادة الانتاج الغذائى فى جمهورية مصر العربية .

(٣) تتشاور السلطات المعنية فى الحكومتين بشـــأن استخدام العملة المودعة فى الأغراض المذكورة .

٨ ــ تتفق السلطات المعنية فى الحكومتين عن طريق التشاور فيما بينهما على المزيد من التفاصيل الاجرائية اللازمة لتنفيذ الترتيبات الحالية .

٩ ــ تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشـــأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيدا للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح ســارى المفعول من تاريخ تســلم حكومة اليابان للاخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد اتمام الاجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات اليابانية والعربية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى .

وانثى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

سفير فوق العادة ومفوض
عن اليابان لدى جمهورية
مصر العربية
هيروشى هاشيموتو

القـاهرة فى ١٨ فبراير ١٩٨٨

صاحب السعادة

السيد / هيروشى هاشيموتو

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

أتشرف بالاحاطة بأننى تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتى تنص على ما يلى :

أتشرف بأن أشير الى المناقشات التى تمت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ ـ بغرض المساهمة فى زيادة الانتاج الغذائى من خلال مشروع تحسين مراكز تخزين الأرز التـابع لوزارة التموين والتجـارة الداخلية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها الى خمسمائة مليون ين (٥٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ ين) ، (والمشار اليها فيما يلى بـ « المنحة ») .

٢ ـ تتاح المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية وبين ١٧ فبراير ١٩٨٩ ، الا اذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ـ (١) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء منتجات اليابان والخدمات المدرجة أدناه :

(أ) معدات زراعية وسيارات للنقل ، و

(ب) الخدمات الضرورية لنقل المنتجات المشار اليها فى (أ) أعلاه الى موانى فى جمهورية مصر العربية •

(٢) مع عدم الاخلال بما جاء فى نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك يمكن استخدام المنحة فى شراء المنتجات من الأنواع المذكورة فى (أ) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من دول المنشأ المصرح بها غير اليابان •

٤ ـ تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها عقودا باليين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار اليهـا فى الفقرة ٣ • وتقوم حكومة اليابان باقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة • (ويقصد بعبارة الرعايا اليابانيين عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون) •

٥ ـ (١) تنفذ حكومة اليابان المنحـة بأداء مدفوعات باليين اليـابانى لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربيـة أو السلطة التى تحددها بمقتضى العقود التى تم اقرارها طبقـا لمـا نص عليه فى الفقرة ٤ (والمشار اليها فيما يلى بـ « العقود التى تم اقرارها ») فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لهـا بالتعامل فى الصرف الأجنبى الذى تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها (ويشار اليه فيما بعد بـ « البنك ») •

(٢) تتم المدفوعات المشار اليها فى الفقرة الفرعية(١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد الى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها•

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار اليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات بالين اليابانى من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم اقرارها • ويتم الاتفاق على التفاصيل الاجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها •

٦ ـ (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الاجراءات اللازمة لـ :

(أ) ضمان التفريغ والافراج الجمركى الفورى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق المنحة •

(ب) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية أو ضرائب داخلية أو رسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم اقرارها •

(جـ) ضمان أن المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة تسهم اسهاما فعالا فى زيادة الانتاج الغذائى وبالتالى فى استقرار تنمية الاقتصاد المصرى ، و

(د) تحمل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المنحة ، فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة •

(٢) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية •

٧ ـ (١) تودع حكومة جمهورية مصر العربية مبلغا بالعملة المصرية يعادل المسحوبات بالين اليابانى المستخدمة فى شراء المنتجات المشار اليها فى (أ) فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ فى حساب يفتح باسمها فى البنك المركزى المصرى •

ويتم الايداع خلال فترة ثلاث سنوات من تاريخ دخول الترتيبات الحالية حيز التنفيذ ، ما لم تتفق السلطات المعنية بالحكومتين على خلاف ذلك •

(٢) تستخدم العملة المودعة وفق ذلك فى أغراض التنمية الزراعية بما فى ذلك زيادة الانتاج الغذائى فى جمهورية مصر العربية •

(٣) تتشاور السلطات المعنية فى الحكومتين بشأن استخدام العملة المودعة فى الأغراض المذكورة •

٨ ـ تتفق السلطات المعنية فى الحكومتين عن طريق التشاور فيما بينهما على المزيد من التفاصيل الاجرائية اللازمة لتنفيذ الترتيبات الحالية •

٩ ـ تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية •

وأتشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيدا للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للاخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد اتمام الاجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ •

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات اليابانية والعربية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى •

كما أتشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة تعتبران بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد تسلم حكومة اليابان للاخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد اتمام الاجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات العربية واليابانية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى .

وانى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

وزير الدولة

للتعاون الدولى

د. موريس مكرم الله

المحضر المتفق عليه حول التفاصيل الاجرائية

بالاشارة الى الفقرة ٨ من المذكرات المتبادلة بين حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٨٨ بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى لتوريد معدات زراعية وسيارات النقل (المشار فيما بعد بـ «المذكرات المتبادلة ») فان ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية يرغبون فى تسجيل التفاصيل الاجرائية التالية التى تم الاتفاق عليها بين السلطات المعنية فى الحكومتين:

١ ـ دول المنشأ المصرح بها المشار اليها فى الفقرة الفرعية ٢ من الفقرة ٣ من المذكرات المتبادلة هى كما يلى :

(أ) كل الدول النامية والمناطق الواردة بمؤشرات التقرير الاحصائى للجنة مساعدات التنمية « الداك » فيما عدا جمهورية مصر العربية ، و

(ب) كل الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

٢ ـ (١) يصدر التفويض بالدفع المشار اليه فى الفقرة الفرعية (٢) من الفقرة ٥ من المذكرات المتبادلة باليين اليابانى لكل عقد .

(٢) يتماثل مبلغ التفويض بالدفع مع مبلغ العقد .

(٣) ينتهى سريان التفويض بالدفع بعد آخر يوم فى فترة سريان المنحة حسبما ورد بالفقرة ٢ من المذكرات المتبادلة (يشار اليه فيما بعد بـ « اليوم الأخير ») ومع ذلك فان المستندات المطلوبة فى التفويض بالدفع يجب تقديمها للبنك اليابانى المصرح له بالتعامل فى الصرف الأجنبى المشار اليه فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٥ من المذكرات المتبادلة قبل اليوم الأخير بخمسة عشر يوما على الأقل .

٣ ـ (١) فيما يتعلق بالفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٧ من المذكرات المتبادلة فان المبلغ المعادل للمسحوبات بالين الياباني يتم حسابه بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية بمتوسط سعر صرف شهر فبراير ١٩٨٨ لكل من البلدين المعلن لصندوق النقد الدولى • ومن ثم يتم اخطار حكومة اليابان بالمبلغ المحتسب •

(٢) تقوم حكومة جمهورية مصر العربية باخطار حكومة اليابان بسعر بيع المعدات الزراعية وسيارات النقل المشتراة طبقا للمذكرات المتبادلة وموقف الايداع •

(٣) فيما يتعلق بالفقرة الفرعية (٣) من الفقرة ٧ من المذكرات المتبادلة تقوم حكومة جمهورية مصر العربية باعداد « برنامج الاستخدام» للمبلغ المودع والذى يشمل أسماء مشروعات محددة وتفاصيلها ومبلغ النقد المخصص لها • وتتشاور الحكومتان فى « برنامج الاستخدام » •

سفير فوق العادة ومفوض
عن اليابان لدى جمهورية
مصر العربية
هيروشى هاشيموتو

وزير الدولة
التعاون الدولى
دكتور / موريس مكرم الله

وزارة الخارجية

قـرار

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨٨ **الصادر** بتاريخ ١٩٨٨/٣/٣١ بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بين حكومتى **جمهورية مصر العربية واليابان** والتى تتيح بمقتضاه الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر **العربية منحة مقدارها ٥٠٠ مليون ين يابانى لمشروع تحسين مراكز الأرز التابعة** لوزارة التموين والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٨ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٨/٥/٤ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٨/٥/٧ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والتى تتيح بمقتضاه الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية منحة مقدارها ٥٠٠ مليون ين يابانى لمشروع تحسين مراكز تخزين الأرز التابعة لوزارة التموين والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٨ ، ويعمل بها اعتبارا من ١٩٨٨/٥/٢٩

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

د. احمد عصمت عبد المجيد